الأمم المتحدة

A/C.1/55/PV.8

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

المحاضر الرسمية

اللجنة الأولى

الجلسة **٨**

الجمعة، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يو ميا ثان ..... (ميانمار)

نظرا لغياب الرئيس، تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة شنيباور (النمسا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

البنود ٦٥ إلى ٨١ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة بشأن جميع بنود نزع السلاح والأمن الدولي

السيد أولي (نيبال) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أنضم إلى الوفود الأخرى في تقديم تهانئنا الحارة إلى السيد ثان بمناسبة توليه رئاسة اللجنة الأولى في هذه الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة. ونتقدم بتهانئنا أيضا إلى سائر أعضاء المكتب. وإننا نثق بقدرتهم على توجيه مداولات اللجنة حتى بلوغ نهايتها مكللة بالنجاح. ويغتنم وفدي هذه الفرصة للإعراب عن تقديره للسيد جايانثا دانبالا، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، الذي أدلى ببيان استهلالي مثير للأفكار.

وكما برز على نحو مناسب في إعلان الألفية، فإنه ينبغي إيلاء الأولوية العليا في ميدان نزع السلاح للإزالة التامة للأسلحة النووية وتحديد انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، لا سيما الموجودة في الأيدي غير المناسبة.

وكان سجل تطورات نزع السلاح في السنة قيد الاستعراض سجلا متباينا يجمع بين الجانبين الإيجابي والسلبي على حد سواء. ففي الجانب الإيجابي، يعتبر من الأمور بالغة الأهمية اعتماد المؤتمر الاستعراضي السادس للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الوثيقة الختامية بتوافق الآراء. ومن الخطوات العملية العديدة لتحقيق نزع السلاح النووي التي وافق عليها المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية خطوة تنطوي على أهمية إضافية هي التزام الدول الأطراف على نحو لا لبس فيه بالإزالة التامة لترسانات أسلحتها النووية. وبلوغ هذا الهدف يوفر الضمانة المطلقة الوحيدة ضد استخدام الأسلحة النووية. وأكدت الوثيقة الختامية أيضا من جديد أن كامل ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي شروط مسبقة ضرورية للترتيبات الجديدة للإمدادات النووية.

ومما يبعث على الارتياح في نفوسنا أن نلاحظ أنه رغم تزايد التوتر في منطقة جنوب آسيا في أعقاب إجراء التجارب النووية عام ١٩٩٨، فإن البلدين المعنيين أوقفا اختياريا التجارب النووية. وإننا نأمل في أن تقوم الدول ذات

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154 A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

00-67810 (A)
0067810

القدرة النووية التي تعهدت بأن تصبح أطرافا في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بترجمة هذا التعهد إلى فعل عاجلا لا آجلا.

ونجد عزاء لنا في تأجيل نشر نظام القذائف الدفاعية الوطني، هذا النظام الذي من شأنه أن يؤثر تأثيرا سلبيا على الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي العالمي. فقد تمت المحافظة حتى الآن على سلامة معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية التي تعتبر حجر الزاوية في الاستقرار الاستراتيجي. غير أن هذا العزاء ضئيل نظرا لعدم تضاؤل الخطر النووي حتى في عصر ما بعد الحرب الباردة. فالإحصاءات المتوفرة تشير إلى أن العالم غارق في الوقت الحاضر في بحر من الرؤوس الحربية النووية التي لا يقل عددها عن ٣٠ ٠٠٠ رأس. ومن العوامل الإضافية التي تشكل مخاطر رهيبة على الأمن الدولي انتشار الأسلحة النووية والتشديد المتزايد على المذاهب العسكرية، ونشر القذائف، واحتمال نشر نظم القذائف الدفاعية الوطنية.

إن احتمالات بلوغ أهداف نزع السلاح النووي وغير النووي على حد سواء ليست مشجعة جدا فيما يبدو. فلم يبدأ بعد نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، إذ تفتقر إلى تصديق ١٤ دولة عليها، منها دولتان نوويتان، وهذا شرط لبدء نفاذها. كما أن معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت ٢) ليست نافذة بالكامل. وتأخَّر بدء نفاذ معاهدة بليندابا التي تعلن منطقة أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، والأمثلة على ذلك لا تنتهي.

ولا يمكن بلوغ أهداف نزع السلاح على نحو فعال إلا ببذل جهود على جميع المستويات، الوطنية والإقليمية والدولية. فعلى المستوى الوطني، ينبغي وجود إرادة سياسية لحفظ الأمن بأدنى قدر من مخزونات الأسلحة. وعلى المستوى الإقليمي، ينبغي للبلدان أن تسعى جاهدة إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وتوسيعها في أجزاء مختلفة من العالم. وينبغي زيادة عدد المناطق الخالية من الأسلحة النووية، كما ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تبادر إلى توقيع بروتوكولات تهدف إلى توفير ضمانات أمنية للبلدان الواقعة في إطار هذه المناطق.

وفي هذا الصدد، نرحب بالبيان المشترك الصادر عن الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بشأن الأمن الدولي لمنغوليا ووضعها كبلد خال من الأسلحة النووية. ومن الضروري تعزيز الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى احتواء سباق التسلح التقليدي وغير التقليدي. ومن الضروري إظهار إرادة سياسية قوية على المستوى الدولي لتحويل الالتزامات إلى أفعال بهدف إيجاد المناخ المناسب الضروري للإسراع في عملية المفاوضات التي تؤدي إلى نزع السلاح.

إن مؤتمر نزع السلاح، الذي يمثل الهيئة التفاوضية متعددة الأطراف الوحيدة في مجال نزع السلاح، لا يزال يواجه طريقا مسدودا، إذ فشل في التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل موضوعي للسنة الرابعة على التوالي. ويوجد إحساس متزايد بخيبة الأمل لكون مؤتمر نزع السلاح لا يزال مشلولا وليس لديه اتفاق على بدء العمل بشأن مسائل حيوية مثل نزع السلاح النووي، ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وبما أن عدد الحروب الداخلية في الدول يفوق عدد الحروب بين الدول، فإن خطر انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بات خطرا جديا بصورة رهيبة. ونظرا لأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هي أسلحة الفقراء، فإنها أسفرت عن وفيات يفوق عددها عدد تلك التي تحدثها أية فئة أخرى من فئات الأسلحة. وبات ضروريا بذل جهود على المستويين الإقليمي والدولي لمكافحة ومراقبة ووقف نقل

وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على نحو غير مشروع. ونود أن يركز المؤتمر المقترح عقده، وهو مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه، على التوعية، ووضع معايير دولية، وعلى الجهود والمبادرات والأنشطة الإقليمية ودون الإقليمية لتناول هذه المسألة.

إن المركز الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، الذي يتخذ من كاتمندو مقرا له، يقوم بدور بنَّاء جدا في تشجيع الحوار حول نزع السلاح بهدف تيسير مفاوضات نزع السلاح. وإننا نحيي المجتمع الدولي على ما يقدمه من دعم لمركز كاتمندو في ما يضطلع به من عمل فني. غير أننا نشعر بأنه من الصعب علينا أن نتفق مع ما جاء في تقرير الأمين العام الأخير عن المركز الإقليمي نظرا لما غاب عنه من حقائق. ووفقا لقرار الجمعية العامة ٥٥/٥٤ جيم، فإن حكومة صاحب الجلالة في نيبال أوضحت لأمانة الأمم المتحدة قبل الدورة الحالية للجمعية العامة بوقت طويل إننا على استعداد للوفاء بالتزامنا بتشغيل المركز عمليا من كاتمندو حيث يقع مقره. وإضافة إلى ذلك، قال وزير خارجيتنا، السيد شاكرا براساد باستولا، بعبارات صريحة في بيانه الذي أدلى به في ١٢ أيلول/سبتمبر في الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة إن حكومة مملكة نيبال مستعدة الآن تماما لاستضافة المركز في كاتمندو. وفي هذا السياق، يود وفدي أن يعيد تأكيد التزام نيبال واستعدادها لتحمُّل التكاليف التشغيلية اللازمة للمركز كي يبدأ العمل انطلاقا من كاتمندو لدى إخطارنا بفترة وجيزة.

ونظرا لذلك، فإن وفدي، ومعه الوفود التي اعتادت المشاركة في تقديم مشروع القرار، يبذل الجهود لتقديم مشروع قرار مناسب يتضمن عناصر لتعجيل العمل المتعلق بالتشغيل العملي للمركز في كاتمندو. ونأمل صادقين في أن يلقى مشروع القرار أكبر تأييد ممكن في اللجنة الأولى، وذلك باعتماده بتوافق الآراء مثلما كانت الحالة منذ إنشاء مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ.

السيد الغانم (الكويت): يسعدني أن أتوجَّه نيابة عن وفد بلادي بخالص التهنئة إلى رئيس هذه اللجنة على انتخابه، معربا عن ثقتي بأن خبرته ستكون خير عون لنا في إدارة أعمال هذه الاجتماعات بكل كفاءة. كما لا يفوتني أن أعبِّر عن تقديرنا لسلفه السفير ريماندو غونزالس، على إدارته المتميزة لأعمال اللجنة الأولى خلال الدورة الرابعة والخمسين. كما وأتقدم إلى باقي أعضاء المكتب من خلالكم، سيدتي، بالتهنئة على انتخابهم مؤكدا لكم استعداد وفد بلادي للتعاون معكم لكل ما فيه خير وصالح أعمالنا.

استمعنا خلال الأيام القليلة الماضية إلى كلمات عدة. وإن اختلفت في الصياغة فإنها اتفقت في المضمون، فقد لاحظنا أن هناك إرادة سياسية تتطلع إلى عالم خال من الأسلحة النووية. ومنذ انتهاء الحرب الباردة ومع تجدد الشعور بالأمل في العيش في مرحلة يسودها السلام والأمن والاستقرار، فإنه لم يتم استثمار هذه المرحلة بشكل مناسب كي يتم التخلي عن المخزون النووي، والتخلي عن تطوير هذه الأسلحة الخطيرة، بل وللأسف الشديد ما زال شبح الحرب النووية يخيم على العالم، وما زالت الأسلحة النووية تزداد انتشارا، وما زالت الترسانات النووية تُطوَّر خارج نطاق نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولكن، ومع ذلك، ما زالت الفرصة سانحة للدول النووية الجادة إذا ما أرادت، فهي تستطيع أن تتخلى تدريجيا عن الأسلحة النووية ومخزوناتها. ولا يفوتنا هنا أن نثمِّن الخطوة القيِّمة التي عبَّر عنها مجلس الدوما الروسي باعتماده معاهدة ستارت ”٢“ ومصادقة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وكذلك إعلان الرئيس الأمريكي وقف نشر النظام الوطني للقذائف، وهما حدثان يعتبران خطوة في الطريق

الصحيح في مجال نزع السلاح. هذا وترحب بلادي بإعلان منغوليا دولة خالية من السلاح النووي، هذه الخطوة التي نأمل أن تتبعها خطوات مماثلة من دول أخرى.

ولقد عبَّر السيد دانبالا، الأمين العام المساعد لشؤون نزع السلاح، في كلمته أمام هذه اللجنة، عن قلقه لارتفاع حجم النفقات العسكرية ولأول مرة منذ انتهاء الحرب الباردة. كما أكد الأمين العام مرارا أن العالم لا يزال يحتفظ بمعدل ٠٠٠ ٣٥ رأس نووي. ولا نجد مبررا للدول الحائزة لهذا المخزون الاستمرار بالاحتفاظ به ولكننا نأمل في أن تجد النداءات التي أطلقتها حكومات وشعوب العالم للتخلي عن الأسلحة النووية صدى لدى هذه الدول، وأن تستخدم الحكمة في إزالتها. ولا بد أن نذكِّر الدول الحائزة للأسلحة النووية بمسؤولياتها في عدم مساعدة أو تشجيع الدول غير النووية في القيام بتصنيع أو إنتاج أو تخزين تلك الأسلحة أو الحصول على أية تسهيلات بشأنها، كما نذكِّرها أيضا بالفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في تموز/يوليه ١٩٩٦، بشأن عدم شرعية التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها لحل النزاعات. وأؤكد هنا ترحيب وفد بلادي باقتراح الأمين العام السيد كوفي عنان عقد مؤتمر دولي لتحديد سبل القضاء على المخاطر النووية، هذا الاقتراح الذي اعتمده رؤساء حكوماتنا في الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر قمة الألفية. كما ويؤيد وفد بلادي تأييدا مطلقا مبادرة سيادة الرئيس محمد حسني مبارك، رئيس جمهورية مصر العربية الشقيقة في عام ١٩٩٨، والتي تدعو إلى عقد مؤتمر دولي لبحث تخليص العالم من أسلحة الدمار الشامل.

لقد حدد المقرر الخاص بأهداف ومبادئ نزع السلاح ومنع الانتشار عددا من الأهداف التي كان من الأهمية بمكان إنجازها قبل عامنا هذا وأهمها: تحقيق العالمية لمعاهدة منع الانتشار النووي باعتبارها أولوية عاجلة؛ وحظر انتشار الأسلحة النووية؛ والتعجيل بإنشاء مناطق جديدة خالية من السلاح النووي؛ وإبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية؛ وصياغة معاهدة تتعلق بالمواد الانشطارية. ولكن للأسف لم يتم تحقيق ولو نسبة ٥٠ في المائة مما سبق ذكره.

هذا الشعور بالقلق والأسى ينتاب معظم شعوب العالم بل ويصل إلى حد التشاؤم في تحقيق هذه المبادئ السامية لا لشيء بل للتمسك بمصالح داخلية على حساب أمن عالمي. وبدلا من ذلك يجب تحقيق رفاهية وأمن دوليين يتم من خلالهما التركيز على الاقتصاديات المحلية أكثر من تطوير الأسلحة، والتركيز على تدعيم أسس المجتمع بدلا من سباق التسلح.

ولعلنا في الكويت من أكثر الدول التي تدرك مخاطر أسلحة الدمار الشامل بكل أنواعها. وهذا الإدراك لا يأتي من فراغ، بل من تجربة مريرة بالتهديد باستخدامها من جارنا في الشمال، العراق. فما زلنا والعالم بأسره يلاحقنا شبح التسلح العراقي، لا سيما في عدم امتثاله إلى الآن لقرارات الشرعية الدولية بشكل كامل، وخاصة في المسائل المتعلقة بنزع السلاح. فقد أكدت كل التجارب خلال السنوات العشر الماضية أن العراق لا يزال مستمرا في امتلاكه أسلحة دمار شامل. ومما يثير الاشمئزاز أنه لم يتردد في استخدامها ضد شعبه، ولعل آخر دليل على عدم الامتثال العراقي يتمثل في البيان الذي قدمه المدير التنفيذي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد محمد البرادعي، أمام مؤتمر استعراض معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠، حيث قال:

> ”وفيما يختص بالعراق، لم تكن الوكالة منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ في موضع يسمح لها بتنفيذ ولايتها بموجب قرار مجلس الأمن ٦٨٧

(١٩٩١) والقرارات الأخرى ذات الصلة. ونتيجة لذلك لا تستطيع الوكالة في الوقت الراهن أن تعطي أي ضمان بأن العراق يمتثل لالتزاماته بموجب هذه القرارات''.

ومنذ توقف العراق عن تعاونه مع الأمم المتحدة، لم يأل مجلس الأمن جهدا في محاولته إقناع العراق استئناف هذا التعاون وقام بتشكيل ثلاث لجان للتقييم إحداها تُعنى بملف نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية. وقد خلصت هذه اللجنة إلى نتائج مفادها أن العراق لم يلتزم بشكل كامل ونهائي بالتعاون مع مفتشي الأمم المتحدة، وما زالت هناك عدة مسائل يجب على العراق إنجازها. ومن هذا المنبر، نجدد دعوتنا إلى العراق للامتثال الكامل لقرارات الشرعية الدولية، وذلك بتخليه عن أسلحة الدمار الشامل التي يملكها، وأن يكف عن تهديد جيرانه باستخدامها.

وفي هذا السياق، لا يفوتني أن أشير إلى القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، الصادر عن مجلس الأمن، والذي ينص في إحدى فقراته على إنشاء لجنة الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش، التي ترأسها السيد هانز بليكس، الذي نتمنى له التوفيق في أعماله. ونتوقع أن تدفع الآليات التي قدمها إلى مجلس الأمن العراق إلى إقناعه بالتعاون.

وإن حكومة دولة الكويت تولي اهتماما بالغا للجهود الرامية إلى إزالة أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها الأسلحة النووية، من منطقة الشرق الأوسط، وذلك خلال مشاركتها في جهود جامعة الدول العربية الجارية بموجب قرار مجلس الجامعة المتخذ في دورتها الواحدة بعد المائة لعام ١٩٩٤، والداعي إلى جعل هذا الجزء من العالم منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل بمختلف أنواعها. وبالرغم من أن الدول العربية كافة قد انضمت إلى معاهدة عدم الانتشار النووي، فإن ذلك لم يوفر أدنى قدر من المتطلبات الأمنية الضرورية، على إثر التهديد النووي الإسرائيلي وتحدي إسرائيل السافر لقرارات الشرعية الدولية وللنداءات المتكررة من المجتمع الدولي. وما زالت إسرائيل تعتبر الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة، ولم تسمح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بفرض ضماناتها على منشآتها النووية، مما يخلق إخلالا واضحا في توازن القوى في أكثر المناطق حساسية في العالم، ويشكِّل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. لذا فإن بلادي تدعو المجتمع الدولي إلى ممارسة الضغط على الحكومة الإسرائيلية وحثها على التخلص من ترسانتها النووية وإخضاع كامل منشآتها النووية لنظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

كما ندعو كل الدول إلى وقف تقديم كل المساعدات العلمية والتكنولوجية التي تساهم في تعزيز التسليح النووي الإسرائيلي، الذي يعتبر مصدر قلق دائم في منطقة الشرق الأوسط. وإن التبريرات التي تقدمها إسرائيل تتناقض بشكل صريح مع كل ما تدعيه من رغبة في السلام، حيث أن السلام يُبنى على الثقة، ليس إلا. والسلام يُبنى بترك السلاح، لا استخدامه ضد الأطفال والمدنيين العُزَّل.

وإن انتشار الأسلحة التقليدية وتزايد ظاهرة تهافت الدول على زيادة ترساناتها العسكرية، يثير القلق ويدعو إلى تعاون دولي جاد من أجل اتخاذ تدابير من شأنها الحد من هذه الظاهرة، مما يخدم صون الأمن والسلم الدوليين، ويعزز بناء الثقة بين الدول والشعوب. ولعل أهم هذه التدابير هو دعم وتشجيع سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، ليكون بمثابة الآلية التي من شأنها تخفيض النفقات العسكرية، وتوجيه تلك الأموال إلى دعم عمليات التنمية في الدول النامية، لا سيما في ظل الأوضاع الاقتصادية المتردية في أغلب دول العالم.

وينظر وفد بلادي باهتمام بالغ إلى موضوع الألغام الأرضية المضادة للأفراد، التي لا تقتصر آثارها على الجيوش العسكرية، أو وقت نشوب الحروب بين الدول، بل تتعداها إلى مراحل بعيدة من الزمن، الأمر الذي يهدد أمن وسلامة الشعوب في مختلف بقاع الأرض. لذا فإننا نطالب المجتمع الدولي بإيجاد أفضل الوسائل المتاحة لإزالة تلك الألغام، بل وأن تقوم الدول التي قامت بزرعها أساسا بالمساعدة من خلال تقديم الدعم المادي واللوجيستي لإزالتها.

وتؤكد دولة الكويت في هذا الصدد مطالبتها بضرورة الالتزام باتفاقية أوتاوا للحد من نقل وتخزين واستخدام الألغام المضادة للأفراد، وأن تقوم جميع الدول الأعضاء في هذه المنظمة بالتوقيع عليها.

ويجب ألا ينعكس المناخ الدولي المتشائم بشأن عملية الحد من الانتشار النووي على جديتنا في التوصل إلى ما من شأنه التخلص الكامل من السلاح النووي. ويحدونا الأمل في أن يكون القرن الحادي والعشرون قرن السلام والاستقرار، بعد أن عاش العالم قرنا مليئا بالنزاعات والحروب. ويجب أن نستفيد من النوايا الحسنة التي أبدتها الدول النووية خلال إلقائها كلماتها أمام هذه اللجنة في الأيام الماضية في إيجاد أفضل السبل لتخفيض مخزون أسلحتها النووية ووقف كل التجارب النووية التي تؤثر على البيئة وتهدد الأمن والسلم الدوليين، وأن تدعو الدول النووية غير المنضمة إلى المعاهدة إلى الانضمام إليها والكف فورا عن التهديد بشبح الحروب النووية.

لقد ابتُليت البشرية بحربين عالميتين ما زالت تعاني من آثارهما. ولا نعتقد أن العالم مستعد لتحمُّل حرب عالمية ثالثة. فإذا حدثت، فهي نهاية للبشرية، في وقت يعتبر فيه الإنسان أغلى ما نملك.

ودعونا نركز جهودنا للدفع بوجهات النظر المشتركة ولنبعد نقاط الخلاف حتى نجد الحل المناسب لها، فلا يمكن أن تغفر لنا شعوبنا إن تخاذلنا، ولا يمكن أن نبرر للأجيال القادمة فشلنا، فالنوايا موجودة وينقصها التنفيذ الجاد.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٠